

Distr.: General
10 August 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٠، أحدث المعلومات المتوفرة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية للمضي قدماً في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

ويتضمن التقرير استعراضاً للاتجاهات البارزة في التنفيذ وموجزاً لنتائج أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦، ولحظة عن الأنشطة الإقليمية. ويلقي التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الجارية المشتركة بين الوكالات في المجالات المواضيعية للطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. ويقدم التقرير كذلك آخر التطورات في التقدم المحرز في النهوض بالشراكات من أجل التنمية المستدامة.

* A/61/150.



المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - معلومات أساسية ٣-١
٤	ثانيا - لمحة عامة ١٧-٤
٧	ثالثا - التقدم على المستوى الحكومة الدولي ٢٦-١٨
٧	ألف - نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة ٢٤-١٩
٨	باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦-٢٥
٩	رابعا - التعاون والتنسيق ب\ فيما بين الوكالات ٣٠-٢٧
١١	خامسا - الأنشطة الإقليمية ٤٢-٣١
١٣	سادسا - المجموعات الرئيسية ٤٩-٤٣
١٥	سابعا - الشركات من أجل التنمية المستدامة ٥٥-٥٠
١٧	ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات ٥٧-٥٦
١٨	المرفق - أعضاء على الأنشطة التي اضطلعت بها الكيانات في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

أولا - معلومات أساسية

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ١٩٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٣) بما في ذلك الأهداف والأغراض المحددة زمنياً، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والتي أعادت التأكيد عليها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأهابت الجمعية العامة بالحكومات والمنظمات على جميع المستويات، وبالإضافة إلى المجموعات الرئيسية، أن تتخذ إجراءات لكفالة تنفيذ الالتزامات والبرامج والأهداف المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وشجعتها على الإبلاغ عن التقدم الملموس المحرز في ذلك الصدد.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بين أمور أخرى، أن يقدم إلى لجنة التنمية المستدامة تقريراً عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية التي تتناولها اللجنة بُغية تسهيل النظر بصورة متعمقة في التعاون والتنسيق بين الوكالات في المجالات المواضيعية ذات الصلة.

٣ - وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٠ ليقدم معلومات مستكملة عن التقدم في تنفيذه. وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة في إطار البند من جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، بما فيها التقارير المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فضلاً عن التقرير الخاص بالمسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.1.8 و Corrigendum) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) القرار S-79/2، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.11.A.1 و Corrigendum) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

ثانياً - لمحة عامة

٤ - يتمثل اتجاه بارز بدأ يظهر منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في تعميق الالتزام بالتنمية المستدامة، حسبما يتضح من زيادة الإجراءات في التنفيذ ومن التنوع المتزايد لمجموعة الجهات الفاعلة. وقد جدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ القوة الدافعة إلى التنفيذ. واليوم يمكن بحق وصف التنمية المستدامة بأنها مشروع عالمي يحتضنه وينفذه أصحاب المصلحة عبر العالم. ذلك أن البحث العشوائي في آلة البحث الإلكتروني "غوغل" عن "التنمية المستدامة" يسفر بطريقة عادية عن أكثر من ٢٠٠ مليون نتيجة.

٥ - وقد أخذت حكومات كثيرة الزمام في دفع عملية التنفيذ هذه قُدمًا إلى الأمام. ورسمت طريق العمل لبلداتها في المستقبل باستخدام بوصلة التنمية المستدامة. فالصين، على سبيل المثال، طبقت مبادئ التنمية المستدامة في صوغ خططها الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مؤكدة على أهمية العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وحماية الموارد البيئية والطبيعية.

٦ - وتطبق المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية منذ أكثر من عام استراتيجيتها للتنمية المستدامة المعنونة "تأمين المستقبل"، إلى جانب إطار عمل استراتيجي. كذلك وضع الاتحاد الأوروبي، استراتيجيتها للتنمية المستدامة لبلدانه الأعضاء ويعمل حالياً في تنقيحها. وقامت بلدان الشمال أيضاً، مؤخراً، بتنقيح استراتيجيتها للتنمية المستدامة. وعلى المستوى القطري، ينتظر أن تقوم النرويج، على سبيل المثال، بالكشف عن استراتيجيتها المنقحة للتنمية المستدامة في ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠٠٧.

٧ - وتتضمن الخطة البلجيكية الفيدرالية للتنمية المستدامة، التي تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، دعوة إلى الحكومة بأن تقدم القدوة وتحد من التأثير البيئي لعملياتها ذاتها. وفي ذلك السياق، أنشأت شركة الاستثمار البلجيكية الاتحادية شركة عامة محدودة، هي شركة خدمات الطاقة الفيدرالية، لتوفر التمويل، كطرف ثالث، لمشاريع تحسين كفاءة الطاقة في المباني، مع التركيز بداية على المباني الحكومية.

٨ - وبدأت دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية بدعم من حكومة إيطاليا ومن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عملية تعاونية لصوغ استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وتنقسم العملية إلى مرحلتين. تركّز المرحلة الأولى على إعداد تقارير التقييم الوطنية وعقد حلقة عمل دولية لتقاسم الخبرات والاتفاق على نهج مشترك لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة

النامية؛ وسوف تركز المرحلة الثانية على دول جزرية صغيرة نامية مختارة من دول المحيط الهادئ لزيادة تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

٩ - وقد احتضنت منذ زمن، على المستوى المحلي، الدعوة الحثيثة إلى اعتماد نهج استراتيجي، حسبما يتبدى في تنامي عدد جداول أعمال القرن ٢١ المحلية. ففي جامايكا، تتابع السلطات المحلية بنشاط تنفيذ خطط التنمية المستدامة المحلية. ويبين تقرير حديث لوزارة الحكم المحلي والأداء البيئي أن عدة سلطات محلية أتمت إعداد خطط التنمية المستدامة لتوجيه أنشطة الحكم المحلي، مثل توليد إيرادات من الخدمات التجارية وإقامة مرافق للإصحاح وتعزيز الالتزام بلوائح البناء.

١٠ - وفي نيجيريا، من المقرر أن يلقي برنامج التنمية المستدامة لولاية ريفرز دعماً قانونياً حتى يكفل القانون لحكومات الولاية المقبلة تخصيص أموال لبرامج المنافع الأساسية. كما أن برنامج التنمية المستدامة، عندما يعتمد عن طريق التشريع، سوف ييسر أيضاً جهود حكومة الولاية من أجل إقامة شراكات مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الأساسية.

١١ - وعلى مستوى البلديات، يتخذ عدد متزايد من مجالس الحكم المحلي للمدن مبادرات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال شبكة عالمية لـ ٦٧٥ حكومة محلية، وضعت مدن كثيرة أهدافاً لخفض الانبعاثات وتقوم بتنفيذ سياسات لحماية المناخ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عقد في لندن مؤتمر قمة عالمي لقيادات المدن بشأن تغير المناخ لحفز تقديم تعهدات جديدة من مجالس الحكم المحلي للمدن لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها، ولإقامة ائتلافات للشراء لتسويق تكنولوجيات غير ضارة بالمناخ، ولتعزيز تحالف غير رسمي فيما بين أكبر مدن العالم في شراكة مع الحكومات الوطنية.

١٢ - وعملاً على التعجيل بإحراز التقدم في التنفيذ، يستخدم عدد متزايد من الحكومات، بما فيها حكومات الولايات والحكومات المحلية، آليات تركز على السوق أو أدوات اقتصادية لمواجهة حالات القصور والتشوهات في حوافز دوائر الأعمال التجارية والمستهلكين. فقد أدخلت بلغاريا، مثلاً، في السنوات الأخيرة إصلاحات للأسعار في قطاع الطاقة. ويتميز الإصلاح بالسماح التالية: '١' إصلاح أسعار الطاقة الكهربائية والتدفئة خطوة بخطوة، بإدخال جدول إرشادي لزيادات التعريفة؛ و '٢' إلغاء إعانات الدعم المركزي لتوفير الكهرباء والتدفئة للأسر؛ و '٣' كفالة حماية ملائمة فيما يتعلق بالطاقة للقطاعات المنخفضة الدخل من السكان؛ و '٤' وضع أسعار متميزة للمجموعات المختلفة من المستهلكين الغاز الطبيعي. ويتوقع لإصلاح الأسعار أن يزيد من ترشيد قطاع الطاقة وكفاءته في بلغاريا.

١٣ - وثمة اتجاه مشجع آخر هو اتساع نطاق مبادرات قطاع الأعمال التجارية في مجال التنمية المستدامة اتساعاً جديراً بالملاحظة. فالمؤسسات التجارية تدرك بشكل متزايد أن المسائل الاجتماعية والبيئية تشكل قضايا استراتيجية سوف تؤثر على الربحية في الأجل الطويل. ذلك أن ٨٠ في المائة أو أكثر من القيمة السوقية تركز اليوم بشكل نمطي على توقعات التدفقات النقدية فيما بعد السنوات الثلاثة التالية، حسماً ورد في نشرة مككنسي الفصلية والحجة القائلة بأن "ما يهم التجارة هو الاعتبارات التجارية" أخذت تخلي سبيلها لفكرة "أكسب جيداً بمراعاة الاعتبارات الأخرى"، حيث تؤكد الشركات بشكل متزايد على ضرورة التصدي للمشاكل الاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل التي يمكن أن تؤثر على القيمة العائدة لحملة الأسهم.

١٤ - وتظهر دلائل حديثة أن أسعار أسهم الشركات المدرجة في مؤشر داو جونز للاستدامة. وتحقق المؤشرات الأربعة الجيدة لبورصة لندن لفائنانشيال تايمز أداء أفضل من المؤشرات المختلفة الأخرى. ووفقاً لدراسة جديدة أعدها أندرو سافتر وكارل فيبر، بعنوان "الأسس الثلاثة: كيف تحقق شركات اليوم الأحسن إدارة نجاحاً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً - وكيف تستطيع أنت أيضاً"، سوف تشمل الأسس التي تستند إليها الشركات في المستقبل الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) بطريقة تربط بينها ربطاً تاماً.

١٥ - ويتمثل إنجاز آخر للتنفيذ في الزيادة الهائلة للدورات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بشأن التنمية المستدامة. فهناك عدد متزايد من الدورات للمستويين دون الجامعي والجامعي ولدراسات الدكتوراه في علوم وهندسة التنمية المستدامة، ومن الدراسات الجامعة بين فروع علمية مختلفة، فهي الآن فرصاً حيوية لإعداد قادة الغد في مجال التنمية المستدامة من خلال برامج دراسات تعليمية ومتعددة التخصصات بالغة الدقة.

١٦ - وفي بعض المناطق، يجري تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة كدراسة إلزامية. ففي ويلز، على سبيل المثال، تطالب مبادرة حديثة بأن يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية جزءاً مدججاً في المناهج، وتقترح مزيداً من التمويل لهذا المجال. وقد بدأ نحو ١٦ من ٢٥ مدرسة للتعليم الثانوي تنظيم شهادة البكالوريا الجديدة في ويلز، التي تشمل العلم بالتنمية المستدامة كمتطلب أساسي.

١٧ - وعقد مؤخراً منتدى الشباب للتعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في فييت نام لتهيئة فرصة للشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وأكد المنتدى على أن التدهور البيئي والتفاوت

المتزايد بين الأغنياء والفقراء، والأوبئة القاتلة تطرح أمام المجتمع الدولي تحديات خطيرة بشأن الاستدامة. وأقيمت شبكة لشباب متدعى التعاون الاقتصادي لتيسير التفاهم والتعاون المتبادلين في المنطقة بهدف المساعدة على النهوض بالتنمية المستدامة.

ثالثا - التقدم على المستوى الحكومي الدولي

١٨ - تواصل المداولات على المستوى الحكومي الدولي التركيز على كيفية التعجيل على نحو فعال ببلوغ أهداف وغايات التنمية المستدامة بتحديد العوائق والقيود وبتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وركزت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة الحكومية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل الأمم المتحدة، عملها هذا العام على مجموعة مواضيع الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. وركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، على إيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع كأساس للتنمية المستدامة.

ألف - نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

١٩ - ركزت الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بوصفها دورة للاستعراض، على تحديد العوائق والقيود وكذلك على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في التنفيذ فيما يتعلق بمجموعة مواضيع الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. وكان نتاج ذلك موجز قدمه الرئيس، يتألف من الجزء الأول بشأن الاستعراض المواضيعي والجزء الثاني بشأن الجزء الرفيع المستوى^(٤). وخلال الدورة أجرى المشتركون استعراضا عريض القاعدة ويتسم بالتوازن للمسائل المواضيعية الأربعة، مع إدخال تغير المناخ في المناقشات بشأن الطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء والغلاف الجوي، بما يعكس الصلاحيات التي تنفرد بها اللجنة. وشددوا على الحاجة إلى إدخال مفهوم التكيف مع تغير المناخ في صلب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٢٠ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن تيسير حصول الفقراء على الطاقة أمر حاسم الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرزت أهمية المساواة بين الجنسين، نظرا لأن تيسير الحصول على خدمات الطاقة العصرية للطهي والتدفئة سيقول تلوث الهواء داخل

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٩ (E/2006/29) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٩ (E/2006/29)، الفقرة ١٤٣.

المنازل ويكفل تحسين الصحة والنفع الاقتصادي للنساء والأطفال. وجرت الإشارة أيضا إلى قطاع النقل باعتباره ذا أهمية خاصة للحد من تلوث الهواء.

٢١ - وأبرزت كفاءة الطاقة بوصفها عاملا حاسما لخفض استهلاك الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة القدرة التنافسية الصناعية. وأشار إلى أن توهج الغاز ما برح يمثل مشكلة في بعض المناطق، ولكن بعض منتجي النفط/الغاز يتخذون مبادرات لمعالجة المشكلة.

٢٢ - وبينما أكدت بعض البلدان على الطاقة المتجددة، بما فيها أنواع الوقود الحيوي والرياح والطاقة الشمسية والحرارية الأرضية، أشارت بلدان أخرى إلى أن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تتركز في البلدان المتقدمة وفي قليل من البلدان النامية، وأن بعض البلدان ستظل في المستقبل المنظور تعتمد أساسا على الوقود الأحفوري، وجرى التأكيد أيضا على الحاجة إلى خيارات مهيمنة في الطاقة تستخدم الوقود الأحفوري مع طاقة بديلة ومتجددة، لمواجهة الاحتياجات المتنامية إلى الطاقة واعتبارات أمن الطاقة.

٢٣ - وشددت البلدان النامية على ضرورة نقل التكنولوجيات المتقدمة للطاقة النظيفة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري مثل تكنولوجيات الفحم النظيف. ودعت البلدان المتقدمة إلى إقامة شراكات معها في البحث والتطوير لتيسير نقل التكنولوجيات وخفض تكاليف التكنولوجيات. وأبرزت أيضا الحاجة على بيئة مواتية على المستويين الدولي والوطني للتنمية الصناعية، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، شدد كثيرون على أن دعم أثر الأموال العامة بتدبير تمويل من القطاع الخاص سيكون خيارا جيدا، ولكن الأمر سيتطلب بيئة ملائمة. وستكون هناك حاجة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة على مواجهة القصور في الموارد في البلدان النامية. وجرى التشديد في هذا الصدد على أهمية تغذية مرفق البيئة العالمي بالموارد عن طريق التجديد الرابع لموارده.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥ - كرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ التي عقدت في جنيف من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه، الجزء الرفيع المستوى لمسألة إيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة. وفي نهاية الجزء الرفيع المستوى الذي استغرق ثلاثة أيام، اعتمد المجلس إعلانا وزاريا^(٥) بشأن إيجاد عمالة كاملة

(٥) E/2006/L.8.

ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، أبرز الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تُفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع كأساس للتنمية المستدامة. وسلم الوزراء لدى اعتماد الإعلان، بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع، وهو ما يشمل الحماية الاجتماعية والمبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل، والحوار الاجتماعي، هي جميعا عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذلك فهي هدف من الأهداف ذات الأولوية للتعاون الدولي.

٢٦ - ومن بين الإجراءات الأخرى، أكد الوزراء من جديد التزامهم بوضع وتنفيذ استراتيجيات تعطي الشباب في كل مكان فرصة حقيقية وعلى قدم المساواة للعثور على فرص عمالة كاملة ومنتجة وعمل كريم. وأكدوا من جديد على أهمية تعزيز وبلوغ أهداف حصول الجميع، على أساس منصف، على التعليم الجيد وتحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وأكد الوزراء أيضا على أن الأداة السليمة على الصعيد الدولي هي أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة، وشجعوا الحكومات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة على النظر في تأثير سياساتها على العمالة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، بما في ذلك ضمان اتساق السياسات. وشجعوا الحكومات على المضي في السعي إلى خلق بيئة تُفضي إلى تطوير المشاريع في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

رابعا - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٢٧ - ويواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، تقديم التوجيه العام لعمل مبادرات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومبادرات التعاون الأخرى فيما بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة. وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة هي آلية مشتركة بين الوكالات أنشئت في عام ٢٠٠٤ تحت رعاية اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للمساعدة على كفالة التساوق في الاستجابة المتعددة التخصصات من جانب منظومة الأمم المتحدة للقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في حقل الطاقة. والغرض منها هو أن تعمل كإطار لتقاسم المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة والمبادرات في جميع جوانب خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وهي تسعى إلى مواصلة استعراض العمل الجاري والمخطط في إطار المنظومة، وإلى بناء وتعزيز أوجه التآزر بين مبادرات الأمم المتحدة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتهدف الشبكة المعنية بالطاقة إلى تعزيز البرمجة

المشتركة وتحقيق التساوق والتعاون في الأنشطة المتصلة بالطاقة. وهي تحاول أن تستغل الخبرات السابقة في التعاون بين الوكالات بشأن الطاقة وأن تستخلص الدروس منها.

٢٨ - وعملا على الإسهام في المناقشات حول الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، أعدت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة تقريرا تحليليا بعنوان التحدي الذي تطرحه الطاقة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يلقي الضوء على أهمية الطاقة في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية ويقدم إرشادات عملية بشأن كيفية اتخاذ إجراءات لكفالة جعل الطاقة في متناول الفقراء. وقد أعد منشور آخر، الطاقة في الأمم المتحدة: استعراض لأنشطة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، في عام ٢٠٠٦ لرفع الوعي وتقديم معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة إعدادا للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وجرى الاضطلاع أيضا بالعمل في إعداد أدوات لتقييم تأثيرات الطاقة المتجددة، وعُرض تطبيق لها في غانا على اللجنة في دورتها الرابعة عشرة في منشور معنون تقييم خيارات السياسات الرامية إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة للتنمية المستدامة؛ وضع نماذج لسيناريوهات الطاقة لغانا. وأسهمت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أيضا في تلك الدورة للجنة بعقد اجتماعات جانبية، وبالمشاركة في أفرقة الدورة العادية، وتقديم إحاطات إعلامية غير رسمية بشأن أنشطتها.

٢٩ - وجرى تمثيل إسهام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في المنتديات الدولية، بما فيها مؤتمر الطاقة من أجل التنمية، الذي عقد في هولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والمنتدى العالمي للطاقة المستدامة الذي عقد في فيينا، في أيار/مايو ٢٠٠٥، واجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا الذي عقدته لجنة التنمية المستدامة، في أديس أبابا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد أتاح الاشتراك في هذه المؤتمرات التحاور بشكل فعال مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، المهمة بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتعلقة بالطاقة. ويجري أيضا الاضطلاع بمهام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، بوصفها هيئة لتقاسم المعارف، عن طريق موقعها على الشبكة <http://esa.un.org/un-energy>.

٣٠ - وهناك حاليا عدد من الأنشطة الأخرى المشتركة بين عدد من الوكالات تقوم الشبكة بإعدادها، ومن بينها تيسير الحصول على الطاقة والطاقة الحيوية، وإعداد أدوات لاستخدامها على المستوى الوطني. ويتوقع لهذه الأنشطة، التي يرد تفصيلها في برنامج عمل الشبكة (<http://esa.un.org/un-energy/workplan.htm>)، أن توفر رؤى ثاقبة للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وتساعد في تحقيق الأهداف المتعلقة بالطاقة الواردة في جدول

أعمال القرن ٢١، وفي خطة عمل جوهانسبرغ للتنفيذ وتقرير الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة.

خامسا - الأنشطة الإقليمية

٣١ - تواصل لجان ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى جهودها للتعزيز ببلوغ أهداف وغايات التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وقد أعدت اللجان الإقليمية الخمس جميعها برامج للأنشطة ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة وللعمل بالتعاون مع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى ذات الصلة من خلال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجان الإقليمية إسهامات مهمة في عمل لجنة التنمية المستدامة.

٣٢ - ونظمت اللجان الإقليمية الخمس، بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، اجتماعات إقليمية للتنفيذ كإسهامات في لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة. وأجرى اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استعراضا شاملا للتقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك التعرف على الفرص المتاحة والقيود والتحديات المطروحة أمام البلدان الأفريقية في مجالات المجموعة المواضيعية. وبينما أشار الاستعراض إلى بعض التقدم في التنفيذ، سلط الضوء على العوائق والقيود الهامة التي تواجه البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى بلوغ أهداف وغايات جوهانسبرغ في المجالات المواضيعية.

٣٣ - وأكد الاجتماع أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يتوقف على إيجاد بيئة دولية مواتية تركز على أولويات التنمية المشروعة للبلدان النامية التي تعالج التحديات الأساسية المتمثلة في توفير التمويل للتنمية، والعولمة، والوصول إلى الأسواق في قطاعات التصدير التي تهمها.

٣٤ - وجرى الإعراب عن القلق إزاء محدودية إنتاج واستهلاك الطاقة الحديثة في أفريقيا وتأثر البلدان الأفريقية البالغ بتغير المناخ، الذي يعوق بدرجة حاسمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية في أفريقيا. كذلك جرى إبراز عدم كفاية إسهام القطاع الصناعي، ولا سيما في مجالات التعدين والمعادن والفلزات، في التنمية المستدامة لأفريقيا. كذلك شدد الاجتماع على أهمية القيادة السياسية للاتحاد الأفريقي وأكد مجددا على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها إطار التنمية المستدامة لأفريقيا.

٣٥ - وعقد اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة غرب آسيا في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأشار فيه إلى التباين الشاسع في التنمية وموارد الطاقة بين الدول المنتجة للنفط وغير المنتجة له. وعلى الرغم من أن النفط والغاز الطبيعي يمثلان القطاع الاقتصادي الأكبر في المنطقة، لا يزال أكثر من ٢٠ في المائة من السكان يفتقدون الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وتواجه بعض البلدان في المنطقة مشكلات في توفير الطاقة لسكانها أنفسهم بجانب تأمين إمداد السوق الدولية بالطاقة بشكل يعتمد عليه. وسيشكل ذلك تحدياً متزايداً مع استمرار زيادة الطلب العالمي على الطاقة.

٣٦ - وأكد الاجتماع على أن التركيز على إنتاج وقود أحفوري أنظف وليس فقط على الطاقة المتجددة أمر ضروري لخفض التأثيرات على البيئة مع الوفاء بالطلب العالمي على الطاقة المحتملة التكلفة. فالتكنولوجيات المتقدمة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه، ستكون أداة رئيسية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وستقتضي تطوير التكنولوجيا ونقلها. وجرى التأكيد على دور المجتمع الدولي في تشجيع نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية، وكذلك على الحاجة إلى التعاون في البحوث ودراسات الجدوى المتعلقة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة.

٣٧ - وناقش اجتماع التنفيذ الإقليمي لأوروبا، الذي عقد في جنيف يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، العقبات والتحديات التي تواجه التنفيذ، ولكنه ناقش أيضاً طرائق التغلب عليها. وأوضح تقييم الاجتماع للوضع أن المنطقة ليست بعد على طريق الوفاء بالتزاماتها وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتتمثل التحديات الرئيسية في زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة لمواجهة الاحتياجات البشرية الأساسية وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، مع الحد من المشاكل البيئية والصحية المتعلقة بالطاقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بتلوث الهواء وتغير المناخ. وأشار إلى أن الاختلافات الإقليمية والوطنية تؤدي إلى اختلاف خبرات وأولويات التنفيذ بدرجة كبيرة.

٣٨ - وأكد الاجتماع أيضاً على أن الأمر يقتضي النظر في المجموعة المواضيعية للقضايا في سياق الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة: القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن استمرارها، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان توفير الطاقة للتنمية المستدامة هو القضية التي تربط بين مواضيع هذه المجموعة. ويتطلب الأمر جهوداً مكثفة، سواء داخل المنطقة أو عالمياً، للتوجه إلى مسار يكفل طاقة مستدامة حقاً.

٣٩ - وأكد اجتماع التنفيذ الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بانكوك يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أن بلوغ هدف التنمية المستدامة في المنطقة مفتاح لاستدامتها عالميا. وأشار إلى أن العوامل الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والتدهور البيئي ليست حاليا مدججة بشكل كاف مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة في المنطقة. فأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، التي تؤكد منظورا طويلا للأجل بينما تعترف بروابطها بالتنمية والإنصاف على الصعيد الاجتماعي، لا تلقى اهتماما كافيا من قادة السياسة أو دوائر الأعمال أو المجتمع.

٤٠ - وتشهد المنطقة أسرع نمو اقتصادي في العالم. ويطرح النمط الحالي للنمو الاقتصادي تحديا للتنمية المستدامة. فلن يكون بوسع المنطقة أن تواصل نموها الاقتصادي بدون تحسين الكفاءة الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية لأنماطها الإنمائية. وهناك فرص لانتقال معزز إلى التنمية المستدامة تبرز بالاستفادة من الدروس القيّمة، التي تبين أن هدي النمو الاقتصادي وحماية البيئة هدفان غير متعارضين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤١ - وأكد اجتماع التنفيذ الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي عقد في سنتياغو يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على تكنولوجيات الطاقة الأنظف والطاقة المتجددة لمواجهة المشكلة الخطيرة لتلوث هواء المدن وكذلك مشاكل تغير المناخ. وأشار إلى أنه رغم بعض قصص النجاح، لم يحدث تقدم عام في كفاءة الطاقة في المنطقة. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى تغيير محتويات مشروعات الطاقة لبلدان من خلال حوافز لتكنولوجيات الطاقة الأنظف وعن طريق تدابير مثل أخذ التكلفة الصحية للتلوث في الحسبان.

٤٢ - وأبرز الاجتماع أيضا أهمية المبادرات الإقليمية والوطنية لتقييم وتعزيز كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، ونظم النقل المستدامة ونوعية هواء المدن، وكذلك أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة. واعتبرت الأهداف المحددة للطاقة المتجددة تدابير هامة يلزم إقرارها بتوفير دعم مناسب. وكانت هناك أيضا دعوات للربط فيما بين شبكات الكهرباء الوطنية لتحسين الكفاءة وتشجيع زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

سادسا - المجموعات الرئيسية

٤٣ - تواصل المجموعات الرئيسية الإسهام في التنمية المستدامة باستخدام خبرتها التقنية ومعارفها لتشجيع التعليم في ميدان التنمية المستدامة، وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ورصد التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهي تسهم أيضا في التنفيذ

باتخاذ عدد متزايد من المبادرات والإجراءات. فتعميق التعهدات بتحقيق التنمية المستدامة من جانب المؤسسات التجارية والصناعية مثلاً، يمثل سمة بارزة للاتجاهات الحديثة ويساعد على تعزيز زخم التنفيذ.

٤٤ - ويلعب الشباب دوراً متزايد النشاط في الدعوة لأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. ومثال ذلك أن الشباب الأوروبي من أجل العمل ينظم جولة سنوية بالدراجات لرفع وعي الجمهور بالآثار الضارة للسيارات على تلوث الهواء المحلي. وعلى مدى الـ ١٥ سنة الماضية كانت مسيرة الجولة تستمر، كل سنة، لمدة شهرين وتغطي نحو ٦ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ كيلومتر، وتخطب الآلاف من الأفراد بشأن تلوث الهواء وتغير المناخ.

٤٥ - وتركز قمة الشباب الدولية التي تنظم كل عامين بشأن النقل الحضري المستدام على تدابير محددة وعلى أفضل الممارسات في تعزيز استدامة النقل في المدن، وبوجه خاص أفضل الممارسات الدولية في التخطيط الحضري وتخطيط النقل. وهي تسعى أيضاً إلى تهيئة فرصة لبناء شبكة من خبراء القادة على الصعيد الوطني أو الدولي في تخطيط المدن والنقل وصناعة النقل والاستدامة الحضرية.

٤٦ - ولا تزال الأدوار المتعددة التي تقوم بها المجموعات الرئيسية، كدعاة للتنمية المستدامة ومنفذة لها وصاحبة مصلحة فيها، تكتسي أهمية حاسمة وتبين التجربة الحديثة أيضاً أن المشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية في عمل لجنة التنمية المستدامة تساعد على إثراء المناقشات التحوارية. فقد اشترك أكثر من ٧٠٠ شخص يمثلون ١٣٤ من المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى في الدورة الرابعة عشرة للجنة وأسهموا في الاستعراض بتحديد العوائق والقيود، وبالإبلاغ عن أنشطتها التي تركز على النتائج وإتاحة تقاسمها في شكل دراسات الحالات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

٤٧ - وقد أتاحت الجهود المتواصلة، الرامية إلى تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في عمل اللجنة، لخبراء هذه المجموعات العمل كأعضاء في أفرقة المناقشات المواضيعية والمشاركة في جميع المناقشات المواضيعية والإقليمية والمتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شملت كل مناقشة مواضيعية كلمات من مجموعتين رئيسيتين على الأقل، أدت إلى إسهامات شفوية من المجموعات الرئيسية بلغ مجموعها ٨٦ إسهاماً.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، أتاحت دورة حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين فرصة للمجموعات الرئيسية لتقديم بحوثها للمناقشة. وقد نظمت الدورة بحسب المسائل المختلفة التي تتناولها المناقشات، وشملت تدخلات من المجموعات الرئيسية ومن الحكومات. ونُظم أيضاً حوار وزاري للمساعدة على التركيز على دور قطاع الأعمال في الطاقة والتنمية

الصناعية وتغير المناخ. وعرض الوزراء وقادة قطاع الأعمال آراءهم بشأن العوامل الحاسمة بالنسبة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز إسهامات قطاع الأعمال في تحسين إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والنهوض بالتنمية الصناعية ومكافحة تغير المناخ. وخلال الجزء الرفيع المستوى، انضمت جميع المجموعات الرئيسية التسع إلى الوزراء في نقاش تحاوري رفيع المستوى بشأن موضوع "إحداث التغيير".

٤٩ - واشتركت المجموعات الرئيسية بنشاط أيضا في معرض الشراكات ومركز التعلم والأحداث الجانبية للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. ولتكملة البرنامج الرسمي لأنشطة الدورة، نظم "يوم للتجارة والصناعة" للتركيز على دور وإسهامات القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى في معالجة المجموعة المواضيعية للمسائل. وضم هذا اللقاء قطاع الأعمال والحكومات وقطاعات المجموعات الرئيسية الأخرى معا في حوار دينامي غير رسمي.

سابعاً - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٥٠ - أثبتت الشراكات الطوعية القائمة بين العديد من أصحاب المصلحة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنها ثمرة تكميلية من ثمار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان قد سجل ما مجموعه ٣٢١ مبادرة من هذا القبيل لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة.

٥١ - وتتميز الشراكات من أجل التنمية المستدامة بسمة خاصة، وهي: أنها ترتبط تحديدًا بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ و/أو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن هذه الشراكات، حسبما جرى التشديد عليه في مؤتمر القمة، ليست بديلاً عن المسؤوليات والالتزامات الحكومية؛ بل يقصد منها دعم التنفيذ بإشراك جميع الجهات المعنية القادرة على الإدلاء بدلوها في تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - وقد عيّن مؤتمر القمة العالمي لجنة التنمية المستدامة كمركز تنسيق للمناقشات بشأن الشراكات المعززة للتنمية المستدامة. وشددت اللجنة، في دورتها الحادية عشرة في عام ٢٠٠٣، على أنه ينبغي إقامة الشراكات وتفعيلها في سياق عملية مؤتمر القمة ومتابعة نتائجه وفقاً لمجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها. ووافقت اللجنة على إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. وفي إطار عملية تقاسم المعلومات هذه، طلبت اللجنة إلى أمانتها أن تتيح الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشراكات عن طريق قاعدة بيانات تكون في متناول جميع الأطراف المعنية.

٥٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعيد تصميم الموقع الشبكي لشركات لجنة التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتعلقة بالشركات لتحسين إمكانية الاطلاع عليهما وزيادة سهولة استعمالها وتيسير الوصول إلى شتى موارد المعلومات الجديدة التي يجري توفيرها فيما يتعلق بالشركات. ومن السمات الجديدة التي أضيفت إلى الموقع الشبكي قاعدة بيانات لأنشطة الشركات، للمساعدة في التعرف على أنشطة الشركات؛ وقوائم بالمواقع الشبكية التي يمكن البحث فيها، والمنشورات والمقالات المتصلة بالشركات. ويواصل الموقع الشبكي للشركات توفير طائفة واسعة من المعلومات العملية: تشمل تفاصيل كيفية تسجيل الشركات لدى أمانة اللجنة، ومعلومات عن الاجتماعات المقبلة المتعلقة بالشركات، بما في ذلك معرض لشركات، وآخر المنشورات التي تصدرها أمانة اللجنة عن الشركات المسجلة، والتي يتاح استنساخ نصها إلكترونياً من الإنترنت.

٥٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، نظمت أمانة اللجنة معرضاً للشركات لتهيئ للمبادرات المسجلة فرصة لعرض ما أحرز من تقدم وللربط الشبكي بالشركات الأخرى، والتعرف على شركاء جدد، وتقاسم الخبرات. وتضمن برنامج الأنشطة دورات للنقاش التحواري حول الشركات في الممارسة العملية، وعروضاً للشركات، ومكاتب إعلامية عن الشركات. كذلك تميزت الدورة الرابعة عشرة للجنة بإصدار الطبعة الأولى من القرص المدمج للقراءة فقط للشركات. وقد وزعت على المشتركين في الدورة هذه الأداة الإعلامية المشتملة على نسخة من قاعدة بيانات الشركات مسجلة على قرص مدمج، إلى جانب نسخ من التقارير ذات الصلة ومن وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالشركات، توزيعاً واسع النطاق.

٥٥ - وعلى مدى السنوات التي انقضت منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ظلت الشركات من أجل التنمية المستدامة التي استهلت أثناء المؤتمر تنمو وتزاد. وتواصل هذه الشركات إظهار تأثيرها ومساهماتها الملموسة في تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، عن طريق التعاون على جميع المستويات، وتجميع المهارات، وحشد الموارد، واستحداث سياسة ابتكارية، وإيجاد حلول تقنية وتمويلية للتغلب على عوائق التنمية المستدامة. ويستمر إطلاق شركات جديدة وتسجيلها لدى أمانة اللجنة. وقد دخلت أغلبية الشركات المسجلة حيز التنفيذ، وأبلغت عن التقدم المحرز في المشاريع والأنشطة الرائدة. وفي الوقت نفسه، لا تفتأ هذه المبادرات تتطور باجتماع شركاء جدد وبناء تحالفات مع شركات أخرى تعمل في مجالات تكميلية. وجرى الاعتراف بالشركات بوصفها من أكثر النواتج ابتكاراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وباعتبار أن لها دوراً هاماً تضطلع به في تحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ - يبين هذا التقرير أن هناك طائفة واسعة من الأنشطة التنفيذية التي يجري الاضطلاع بها على جميع المستويات، بما فيها المستوى المحلي. ويجري إحراز تقدم ذي شأن في التثقيف من أجل التنمية المستدامة وفي التزام قطاع الأعمال بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية الفاعلة، بما فيها الصناعة والتجارة، أن تواصل السير على مسار التنفيذ هذا مع استهداف تعجيل وتيرة التقدم.

٥٧ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) دعوة الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية إلى تعميق التزاماتها بتحقيق التنمية المستدامة بمضاعفة جهودها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) دعوة الحكومات إلى مواصلة تقديم الدعم للجنة التنمية المستدامة عن طريق تنظيم أنشطة فيما بين دوراتها، وبتزويد الأمانة بمعلومات عن التجارب الناجحة وأفضل الممارسات ودراسات حالات إفرادية لنشرها على نطاق أوسع، وعن طريق المساهمة في الصندوق الاستثماري للجنة من أجل دعم عملها، على النحو المطلوب في الدورة الثالثة عشرة للجنة؛

(ج) دعوة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى أن يواصل، من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، رصد كفاءة وفعالية عمل الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات، بما فيها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(د) مناشدة الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية توجيه دعم تمويلي إلى البلدان النامية دعماً لجهودها الرامية إلى التغلب على العوائق والقيود التي حددت خلال سنة الاستعراض في المجموعة المواضيعية لمسائل الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ.

المرفق

أضواء على الأنشطة التي اضطلعت بها الكيانات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

(استناداً إلى منشور "الطاقة في الأمم المتحدة: لحظة عن أنشطة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة" وهو متاح على الموقع [\(http://esa.un.org/un-enegy/\)](http://esa.un.org/un-enegy/))

اسم المنظمة	أبرز الأنشطة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	• تنسيق إجراءات الأمم المتحدة بشأن الطاقة في أفريقيا • تحسين إدارة قطاع الطاقة وسياساته في أفريقيا من خلال المساعدة التقنية في صوغ سياسة الطاقة وتعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات، وتحسين إصلاحات قطاع الطاقة لنظم الإمداد بالطاقة المستدامة • تشجيع التكامل الإقليمي في مجال الطاقة • تنمية مصادر الطاقة المتجددة • تحسين إمكانات الحصول على الطاقة
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	• تشجيع الحوار داخل منتدى أمن الطاقة بين كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات النفط والغاز الطبيعي ومنتجي الطاقة والمؤسسات المالية القيادية • مساعدة دول جنوب شرق أوروبا ودول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة على تحسين كفاءة الطاقة لديها وعلى الحد من نقص الوقود والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية التعاقدية في إطار مشروع كفاءة الطاقة للقرن ٢١
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	• تقديم الخدمات الاستشارية وتوفير فرص التدريب • تنفيذ مشروعات التعاون بشأن تكنولوجيات الطاقة وكفاءة الطاقة واستخدام الإيثانول، وغيره وبشأن التنمية الصناعية • تنظيم اجتماعات لأفرقة خبراء بشأن صناعة النفط في أمريكا الوسطى • إعداد ورقات بحث وتقارير إحصائية بشأن الطاقة • إنشاء قواعد بيانات إقليمية لإعداد نماذج الملوثات على المستوى الإقليمي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	• وضع مبادئ توجيهية للتخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة وإدارته؛ ومبادئ توجيهية بشأن تكامل سياسات وبرامج الطاقة والتنمية الريفية • إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لخدمة الفقراء، بما في ذلك في مجال الإمداد بالكهرباء • تيسير قيام تعاون معزز في شمال شرقي آسيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	• إقامة الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة من أجل التنمية المستدامة • نشر الطاقة المتجددة لتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في اللجنة • إجراء دراسات بشأن كفاءة الطاقة واستخدامات الوقود الأحفوري الأنظف في قطاعات مختارة في الدول الأعضاء في اللجنة وبشأن التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في استخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة

اسم المنظمة	أبرز الأنشطة
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	• إنتاج ونشر معلومات عن إنتاج الطاقة الحيوية، وتجارتها واستخدامها • تقديم مساعدة تقنية للدول الأعضاء في الطاقة الحيوية • إجراء تقييم لتمويل الكربون من أجل تنمية الطاقة الحيوية • التعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	• إعداد ونقل نماذج لتخطيط الطاقة جرت مواءمتها خاصة لاحتياجات البلدان النامية، وتغطي جميع أبعاد تحليل وتخطيط نظام الطاقة • نشر مجموعة كاملة من الوثائق التقنية التي تستخلص الكثير من الخبرة التقنية العالمية المتراكمة بشأن جميع أبعاد الطاقة النووية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، موئل الأمم المتحدة	• توجيه مشاريع إيضاحية في إنتاج الطاقة المستدامة واستخدامها للأسر المعيشية في المناطق الحضرية، واستخلاص الطاقة من النفايات في المدن، واتخاذ تدابير للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيضها في قطاع النقل
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	• تنفيذ برنامج الطاقة في المدن وبرنامج النقل في المدن • دعم أطر السياسات الوطنية بإدخال قضايا الطاقة المستدامة في حوارات السياسات بشأن إصلاح الاقتصاد الكلي وإصلاح قطاع الطاقة وتخطيط التنمية المستدامة • تعزيز خدمات الطاقة الريفية لدعم النمو والإنصاف • تشجيع تكنولوجيات الطاقة النظيفة • زيادة فرص الحصول على تمويل الاستثمارات من أجل الطاقة المستدامة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	• دعم مبادرات الطاقة على الصعيد القطري من خلال الدعوة والتحليل للطاقة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي • تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان مباشرة و/أو من خلال اتفاقات مع الكيانات الإقليمية في مجالات مثل سياسة الطاقة وتخطيط الطاقة وصوغ وتنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأولوية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	• دعم القدرات الوطنية والبرامج التدريبية، بما في ذلك ما ينفذ في إطار البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة • في إطار برنامج تطوير مؤسسات الطاقة الريفية، توفير التحويل الابتدائي في المرحلة المبكرة وتقديم الدعم التقني لمؤسسات الطاقة النظيفة • في إطار برنامج الشراكة المصرفية للإقراض، تحسين توفير الائتمان لمساعدة المصارف المحلية على إعداد برنامج إقراض مخصصة لتمويل المستخدم النهائي
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ	• استعراض وتوليف التقارير المقدمة من الأطراف في الاتفاقية بشأن السياسات الوطنية فيما يتعلق بتغير المناخ • دعم فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا في قطاعات من بينها قطاعات كفاءة الطاقة والإمداد بالطاقة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	• تنفيذ مشاريع صغرى لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق المركز الإقليمي لمشاريع الطاقة الكهربائية الصغيرة • تنفيذ مشاريع لكفاءة الطاقة للنظم الصناعية في الصناعة المحلية

اسم المنظمة	أبرز الأنشطة
معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	إدخال منظور جنساني إلى المجتمعين ونشر معلومات قطاعية داخل فريق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
منظمة الصحة العالمية	- في ٢٠٠٦، في انتظار التمويل اللازم، يتطلع المعهد إلى اقتراح موضوع "المرأة والطاقة" كمجال رئيسي للبحث، مثلما فعل في أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩٨ - التركيز على ثلاث ارتباطات بين الطاقة والصحة: (١) الطاقة المنزلية والصحة؛ (٢) النقل والصحة؛ (٣) تغير المناخ والصحة - تقديم معلومات محدثة بصفة منتظمة عن الارتباطات بين الطاقة المنزلية وتلوث الهواء داخل المنازل والصحة - توثيق الأدلة على التأثيرات الصحية لسياسات النقل وتيسير إجراء تحليلات لبلدان محددة لتأثيرات خيارات النقل المختلفة - توفير معلومات عن الروابط الكثيرة بين تغيرات المناخ والصحة واستعراض الأخطار الناجمة عن تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان - تنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات موجهة إلى البلدان في المناطق الشديدة التأثير بتغير المناخ وتوفير الإرشادات بشأن كيفية تقييم مدى القابلية للتأثر وتحديد خيارات المواءمة
مجموعة البنك الدولي	- توفير دعم للطاقة المتجددة، والتركيز على وضع أطر قانونية وتنظيمية لتعزيز الأسواق لهذه التكنولوجيات، وإدخال الطاقة المتجددة في صلب الاستراتيجيات الوطنية للطاقة وتقديم تمويل للمشاريع - تقديم دعم لتحقيق كفاءة الطاقة، والتركيز على تحسين إدارة الطلب على الطاقة وكفاءة أنشطة التوزيع، وعلى إيجاد أسواق تنافسية لخدمات الطاقة وتكنولوجياها - دعم التقدم في التكامل الإقليمي لطاقة بمساعدة البلدان المشتركة على ضمان أمن طاقتها وإمكان الاعتماد على إمدادات الطاقة بالطريقة الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة - دعم عمليات كهربية الريف والمناطق المحيطة بالمدن - تنفيذ مبادرات تمويل الكربون كجزء من الجهود العالمية الأكبر لمكافحة تغير المناخ وصوغ إطار للاستثمار طويل الأجل للطاقة النظيفة والتنمية المستدامة
إدارة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية	- تعزيز الطاقة المتجددة، وخصوصا في مجالات بناء القدرات، وإعداد السياسات، ووضع المعايير - مساعدة البلدان النامية في الحصول على أموال لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة - تنفيذ مشاريع لمعالجة كفاءة الطاقة عن طريق بناء القدرات والتعليم وتدقيق استهلاك الطاقة وإقامة شركات لخدمات الطاقة - الإسهام كشريك تقني في البرامج التعاونية لمعايير الوسم والأدوات المستخدمة، التي تعمل من أجل اعتماد معايير كفاءة الطاقة ووسم الأجهزة والإضاءة والمعدات - إجراء دراسات تحليلية بشأن الجوانب المختلفة لإصلاحات سوق قطاع الطاقة في البلدان النامية وتنظيم حلقات دراسية لبناء القدرات فيما يتعلق بالتوصيلات الكهربائية - ربط الأنشطة الاستشارية التقنية بمناقشات السياسات في لجنة التنمية المستدامة لكفالة وجود ارتباط قوي بين الأنشطة المعيارية والأنشطة التنفيذية